الجنود المجهولون: أطقم الإسعاف الطبي تنقذ أرواح الناس في أحلك الظروف

عصام حازم

التمريض إحدى أهم المهن الإنسانية التي تحظى باحترام وتقدير المجتمعات، لما لها من تماس مباشر بتقديم المساعدة لانقاذ حياة الناس وعلاجهم من جروحهم وأمراضهم، والتمريض ليست مهنة سهلة لمن أراد ممارستها، بل تتطلب قابلية غير محدودة واستعدادا لتحمل مشاق وطبيعة المهنة التي تدخل أحيانا في جوانب إنسانية يتهرب حتى ذوو المريض القيام بها أو في الأقل يتطوع بعضهم لتنفيذها على مضض وخجل من أنظار الآخرين وأقصد هنا مساعدة المريض العاجز وتأمين نظافته.

وأهمية دور التمريض يمكن ملاحظته بوضوح في المستشفيات وخاصة في صالات العمليات الجراحية والطوارئ، حيث لا يمكن للأطباء أداء عملهم الانساني دون الاستعانة بملاكات التمريض التي تكمل عمل الأطباء واحيانا تسبقه أثناء الاصابات التي تتطلب إسعافا سريعا قبل قدوم الطبيب لتشخيص الحالة لا سيما عندما يكون المريض ضحية للحوادث المؤسفة واطلاق الأعيرة النارية. وللوقوف على جانب من هذا العمل الانساني الشريف، التقت "بهرا" بعدد من الممرضين والممرضات العاملين في المستشفيات والمراكز الطبية للاستماع الى آرائهم ومشاكلهم المهنية.

وكان اللقاء الأول مع الممرض "جواد محمد" الذي أجاب عن السؤال التقليدي، كيف تبدأ عملك اليومي؟، قائلا:

مهنة التمريض في العراق تختلف حالتها عن أي مكان آخر بسبب الظروف القاهرة التي يمر بها العراق اليوم وما ينجم عنها من زيادات مضطردة لأعداد القتلى والجرحى، وهذا يعني إن عمل الطواقم الطبية يكون على مدار الساعة، ربما تنخفض شدته بعد الساعة العاشرة مساءا وحتى الساعة السابعة صباحا.. وهي فترة نستطيع بها التنفس بملء رئتينا، مع ذلك فخلال هذه الفترة يكون لدينا فراغ لزيارة ومراقبة الراقدين في المستشفى والوقوف على احتياجاتهم واعادة تضميد جراح من هم بحاجة الى ذلك والاستماع الى طلباتهم.. وفي الليل عادة تصلنا الحالات الطارئة لتدهور صحة المرضى وخاصة من الشيوخ والأطفال والنساء الحوامل، وفي الفترة الصباحية يأتي المراجعون المرضى وضحايا العنف والإرهاب والتفجيرات الدائرة في البلاد.

فعندما يبدأ الممرض بالدوام الصباحي قادما من داره يجد أن العمل مستمر أصلا، فنحن لسنا بدائرة حكومية تفتح الأبواب في الصباح وتغلقها بعد الظهر، بل أن أبوابنا مفتوحة ويدنا ممدودة لمن يطلب المساعدة على مدى ٢٤ ساعة.

انتقلنا بالسؤال الى الممرضة "أم وليد" التي حدثتنا عن قساوة ظروف العمل قائلة:

العمل في المستشفيات خاصة في مدينة الطب واليرموك والكندي ليس سهلا، إذ يتدفق يوميا الآلاف من المرضى والمصابين وكل واحد يسعى ويطالب بتلبية طلبه بأسرع وقت وبعضهم حالته الصحية لا تحتمل الانتظار كضحايا التفجيرات وأعمال العنف، وتصور أن الطواقم الطبية بعددها الحالي المحدود أمامها يوم طويل وشاق من الواجبات الإنسانية المتشعبة التي تستدعي معالجتها بالسرعة القصوى لتشخيص الإصابات بدقة متناهية واستبعاد الخطأ والأخذ بنظر الاعتبار إن دقيقة تأخير واحدة ممكن أن تودي بحياة إنسان كان ممكنا أن يعيش.. هذه صورة من حجم المسؤوليات والجهد الكبير الملقى على عاتق الطواقم الطبية في ظروف قاهرة وصعبة للغاية.

– ولكن ما هي طبيعة هذه الظروف؟.

* هناك الكثير طبعا، فبسبب كثرة المراجعين من صنف الحالات الطارئة لا بد من زيادة الطواقم الطبية المؤهلة التي تمتلك الخبرة والكفاءة العالية لإنجاز عملها على أتم وجه، إضافة الى رفد المستشفيات بالمعدات والتجهيزات الطبية والأدوية، وسد النقص الحاصل فيها وخاصة ما يتعلق باجراء العمليات الجراحية الصغرى والكبرى وسد حاجتها من قناني الدم التي تقرر مصير المريض. وكذلك توفير المخدر لإجراء العمليات الصغرى العاجلة وزيادة عدد صالات العمليات وتوفير المستلزمات الطبية الكافية.

تضيف زميلتها "وصال" فتقول:

المسألة لا تقف عند حدود اللوازم الطبية، وإنما أيضا طبيعة المعاملة التي نتلقاها من ذوي المصابين والتي تتسم بالقساوة وعدم الاحترام، فكل عائلة مصاب لا تقدر بأن هناك حالات أخطر أو أن الطبيب أو الجراح مشغول باجراء فحص أو يقوم بعملية لا يمكن أن يتركها دون الانتهاء منها.. وما علينا سوى تكرار الشروحات لاقناع هذه العائلة أو تلك بما يجري. زد على ذلك، أن أبواب المستشفيات مفتوحة وبدون قيود ونظام، فمع كل مريض تدخل مجموعة مرافقة له وكل واحد يتحدث من جانبه، فهذا يشكو من سوء الاستقبال وذاك يشرح حالة المريض، وتصور إذا استقبلنا في وقت قصير لا يتجاوز الساعة عشر حالات طارئة أو أكثر وهذا وارد جدا في الأوضاع الراهنة، فتصور كيف يمكنك التحدث معهم واقناعهم بما يتوفر في المستشفى من امكانات متاحة ثم أن حماية الجراح والطبيب والممرضين غير مكفولة من حيث الواقع إضافة الى تهديدات ذوي المرضى والمصابين وكل واحد يريد الاطمئنان على مريضه والوقوف على علاجه بنفسه.. ويمكن ملاحظة ذلك في قاعة الانتظار لصالات الجراحة الصغرى والكبرى وتصور ما الذي سيحدث في حالة إخفاق طاقم طبي عن اسعاف حالة طارئة، أقل رد فعل هو الشتائم المتوالية واتهامنا بالتقصير والتأخير.

يشارك الممرض "جبار خليل" الذي يعمل في هذه المهنة منذ اكثر من ٢٥ سنة فيقول:

رغم كل المشاق والمخاطر التي نتحملها، ما تزال رواتبنا لا تتناسب مع طبيعة عملنا، فعندما يمنح الطبيب مخصصات خطورة يجب شمول ذلك جميع العاملين في المستشفى، لأن المريض يدخل من باب المستشفى وهو يحمل أمراضا، فعلى سبيل المثال فإن مخاطر إنفلونزا الطيور والسل والجمرة الخبيثة والملاريا والايدز وحمى الفايروس الكبدي وغيرها لا تفرق بين طبيب وممرض ومعظمها ينتقل عبر الجهاز التنفسي.

– ما هي مقترحاتكم في مجال عملكم عموما؟.

* أن يطبق نظام خاص في المستشفيات والمراكز الطبية، نظام يحترم الجميع ويلتزم به فلا يجوز أن تكون ممرات المستشفيات العراقية عبارة عن شارع من شوارع بغداد المزدحمة، فهذه الحالة لا نجدها في الدول المتقدمة ولا حتى المتأخرة وهنا تنعدم النظافة التي هي أهم مظهر وشرط للمستشفى وأستطيع القول لا توجد مستشفى حكومية واحدة في العراق تتوفر فيها المرافق العامة بأدنى شروطها الصحية.

– سألنا ممرض آخر هو السيد "أحمد عواد" من طاقم الجراحات الصغرى، فيما إذا أراد أن يضيف شيئا على أقوال زميله فأجابنا:

* نعم، أرى إن على الدولة أن تهتم بجدية في تحسين أوضاع المشتشفيات في المحافظات بكافة جوانبها وجعلها بمستوى مثيلاتها في بغداد، وإلا فإن بغداد ستبقى مركز العلاج لجميع مدن وقرى العراق وهذا بحد ذاته يشكل عبئا ثقيلا وغير محتمل، إذ يسود الاعتقاد لدى سكان المحافظات بان خبرة ومستوى الأطباء والجراحين متدنية في المحافظات مقارنة ببغداد، لهذا يلجأ ذوو المرضى الى نقلهم للعاصمة لمعالجتهم وهذا ما يتجاوز طاقاتنا ومواردنا ويخفض من نسبة المهارة والعناية الطبية، فعمليات القلب والدماغ والقرحات المعدية والمعوية والكلى وغيرها تجري في بغداد عموما، ثم أن الأجهزة الطبية غير كافية أو متوفر في المستشفيات الحكومية في المحافظات وخاصة أجهزة تخطيط الدماغ والرنين والقلب. وهي معدات طبية ليست مرتفعة التكاليف، فلماذا لا تزود مستشفياتنا بها وتهيء لها ملاكات فنية قادرة على استخدامها، ولأجل تنظيم عملنا أرى أن تأخذ بنظام بطاقة العلاج للمواطنين لمراجعة المستشفيات وبذلك يتوزع جهدها بطريقة متساوية تقريبا تتناسب مع امكاناتها المتوفرة.

في الختام ، يبقى المريض وحده هو الذي يشعر دون غيره ويقدر الجهود الإنسانية المقدمة اليه لانقاذ حياته، إن ابتسامة واحدة من قبل الجراح أو الطبيب بعد نجاح العملية تعني الشيء الكثير والكثير للمصاب الذي كان قبل بضعة ساعات محمولا على نقالة ويتشبث بحبل النجاة الذي قدمه اليه "بفضل الله" الطاقم الطبي، ألا يستحق أولئك الجنود المجهولون أن تنحني رؤوسنا لهم تقديرا وتثمينا لعملهم الإنساني وردا للجميل الذي ليس له ثمن، هؤلاء الأطباء والممرضون الذين يعملون ليلا ونهارا لخدمة الإنسانية مقدمين التضحيات لاسعافنا في وقت الحاجة ويعملون في أوضاع متردية وفي ظروف صعبة للغاية.

اتساع دائرة العنف وازدياد العمليات الإرهابية: لمصلحة من.. ومن يقف وراءها؟

أشواق الشمري

بعد مرور ما يقارب الثلاثة أعوام على سقوط النظام السابق وسقوط التمثال، إستبشر العراقيون بالكثير الكثير وخاصة بالحرية والديمقراطية الموعودة، لكن.. وبمجرد مرور ايام قليلة بدأ العراقيون يسمعون بمصطلحات غريبة وعجيبة على مسامعهم تتناقلها الفضائيات الاخبارية، فأصبحت السيارات المفخخة والعبوات الناسفة والإنتحاريين الذين يرتدون الأحزمة الناسفة ليفجروا أنفسهم وسط حشود البشر محط حديث كل بيت وشارع حتى يكاد لا يمر يوم دون سماع انفجار لسيارة مفخخة او عبوة ناسفة.

وفي الوقت الذي يصحو فيه المواطن العادي في أي بلد من بلدان العالم مبكرا ليذهب الى عمله متفائلا بيوم جديد سعيد، يصحو المواطن العراقي المسكين متشائما خائفا من ان يخرج من منزله ولا يعود اليه مساء او قد لا يرى اولاده او افراد عائلته مرة اخرى.

وبعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها سامراء وما تلاها من أعمال مسلحة فإن ثمة تصعيد حصل في العمليات الإرهابية، حتى صار اليوم الواحد يشهد انفجار أكثر من سيارة مفخخة وعبوة ناسفة، مما حدا بالمواطن العراقي أن يسأل: لمصلحة من زيادة العمليات الارهابية والتفجيرية! ومن يقف وراء تلك العمليات؟، هل هم التكفيريون أمْ الصداميون أمْ بقايا البعث أمْ قوات الاحتلال، أمْ أن هناك جهات مستفيدة من جراء استمرار العنف على الساحة العراقية، أمْ كل هؤلاء مجتمعين سوية؟.

ولمعرفة آراء المواطنين الذين عبروا عن إمتعاضهم وغضبهم مما يجري في الساحة ودون اي تغيير ولو بسيط في الحالة الأمنية او حتى تحسن قليل، كان لـ "بهرا" هذا الإستطلاع:

* الوقفة الاولى كانت مع الاستاذ عباس مسلم، مدرس، والذي عبر عن رأيه قائلا: في البداية اقول ان هناك مصلحة لبعض الدول وخاصة المجاورة التي لا تريد خيرا للعراق كونه مهد الحضارات الاولى وفيه خيرات كثيرة أنعم الله "سبحانه وتعالى" بالإضافة الى وجود العتبات المقدسة للأئمة الأطهار والأنبياء والتي قلما تكون مثيلاتها موجودة في الدول الاخرى. ولكن انى لهم أن يخربوا العراق لأن شعبنا الذي صبر اربعين عاما على الظلم والطغيان لن يركع يوما ما لطاغية وإن كلفه ذلك حياته وهذا ديدن الشعب الحر الأبي الكريم.

* السيدة سرى قيس، موظفة، فترى ان المصلحة الاولى والاخيرة في ما يحصل هي لقوات الاحتلال وبتدخل واضح وسافر من الموساد الاسرائيلي لكي تبقى القوات زمنا أطول على هذه الارض الطيبة وبسبب الاطماع الكبيرة ولدول كثيرة بخيرات بلدنا، كل هذا ادى الى زيادة العمليات الارهابية والتفجيرية لكي يبقوا موجودين في الساحة بحجة حماية العراق لا نعرف ممن.

* السيد عيسى عزيز، كاسب، فيقول: من مصلحة التكفيريين والارهابيين استمرار هذه العمليات لغرض جر البلد الى حروب اهلية وطائفية الغرض منها ان يقحم العراقيون في دوامات العنف والارهاب وان تبقى الساحة العراقية دائما متفجرة حتى تتحقق مطامحهم في خراب البلد وعدم تقدمه خطوة واحدة الى الأمام حيث يرغب هؤلاء في اشاعة روح الخوف والرعب لدى المواطن العراقي الذي تعب وعانى الكثير.

* من جانبها تقول السيدة ثريا يوسف، مهندسة: ان بقايا النظام السابق وأذنابه والمستفيدين منه تقتضي مصلحتهم ان تستمر هذه العمليات لغرض ان يسهموا في تأخر البلد وتحقيق حلمهم المستحيل بعودة النظام السابق الى سدة الحكم ولكن هيهات لهم، ذلك لأن اربعين عاما كافية لهم وكفى ظلما وجبروتا وطغيانا واستبدادا ودكتاتورية، لقد شبعنا من كل هذا وانا برأيي ان هؤلاء هم المستفيدون من كثرة العمليات الارهابية والتفجيرات بحجة ان النظام السابق كان يوفر للمواطنين الامن والاستقرار وهذا غير متوفر في الحكومات الحالية المتعاقبة ولكن املنا ان شاء الله في الايام القادمة ان تنتهي هذه العمليات.

* اخيرا.. المواطن العراقي لا يحلم ان يصحو على صوت فيروز الملائكي وزقزقة العصافير وان يشم روائح النسيم النقي الخالي من رائحة البارود ورائحة احتراق الأجساد والموت المستمر، ولكن يوما ما سينتهي كل هذا ولا نعرف متى لأن دوام الحال من المحال كما يقول المثل.

اننا وكل العراقيين نحلم بعودة الامن والاستقرار ونهاية الاعمال الارهابية وسيأتي اليوم الذي يصبح فيه اهتمام المواطن العراقي بأمور الحياة الاخرى تاركا السياسة والحديث عنها لأهلها والعارفين فيها، ويبقى الأمل موجودا بهذه الايام ولكن متى سيأتي؟، لا نعلم، الله وحده هو الذي يعلم.

استطلاع آراء المواطنين للقضاء على البطالة والنهوض بالتنمية القومية

سعد حسين

تعاني دول العالم الصناعية ودول العالم الثالث من تفشي البطالة وزيادة نسب أعداد العاطلين عن العمل سيما الشباب، وتعد البطالة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة نظرا لصلتها المباشرة بمصدر عيش الانسان وتكوين الأسرة وتأثيرها على حركة المجتمع وبنائه وتقدمه، لذا فهي تحتل اليوم مكانة رئيسة في السياسات الاقتصادية الوطنية وتدخل في قائمة برامج الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية وفي بعض الأحيان تنال موقعا في العلاقات الثنائية بين الدول.

وتتفاقم خطورة مشكلة البطالة في العالم الثالث خاصة في الدول التي تقع في أسفل قائمة الدول الفقيرة والتي لا تمتلك الامكانات والموارد الكافية لمواجهة مشكلة البطالة أو إن الفساد الإداري والاضطرابات الداخلية وسوء السياسات الاقتصادية والمشاكل مع دول الجوار تحول دون وضع وتنفيذ البرامج الوطنية لاستثمار طاقات وثروات البلاد بطريقة توفر فرص العمل للعاطلين وتنهض بالتنمية القومية.

لقد كان العراق لغاية أيلول ١٩٨٠ يحتل مركز الصدارة في دول منطقة الشرق الأوسط التي تستقبل الأيدي العاملة الأجنبية لسد احتياجات المشاريع التنموية التي كانت تنفذ في البلاد، حتى بلغ عدد العمال العرب والأجانب فيه وبالدرجة الأولى العمالة المصرية ما يقرب من أربعة ملايين عامل معظمهم عمل في قطاعات الخدمات والتشييد والنقل والصناعة. ولتسليط الضوء على هذه الظاهرة اختارت "بهرا" عينات من المواطنين للوقوف على آرائهم حول كيفية معالجة وحل هذه المشكلة.

* في البداية وقع الاختيار على السيد "يونس رمزي" شاب حصل على الشهادة الجامعية ويبحث عن فرصة عمل يقول:

رغم أن العراق بلد غني وعدد سكانه ليس كبيرا مقارنة بموارده وثرواته، فأنه حسب علمي أحدى الدول الرئيسة التي تعاني من البطالة في المنطقة بعد أن قدرت نسبة العاطلين فيه بحوالي ٥٠% من مجموع الأيدي العاملة والأسباب معروفة ولا حاجة الى تناول تفاصيلها فالحروب الطاحنة وأعمال الفرهود التي شهدتها البلاد قد ألحقت بالاقتصاد الوطني وخاصة المشاريع الصناعية والزراعية أفدح الأضرار التي لا يمكن تعويضها بسهولة، فالمشاريع الانتاجية هي الوسيلة الفضلى التي تمتص الأيدي العاملة من السوق لتشغيلها للحصول على عائدات وموارد مالية فائضة يمكن استثمارها في إقامة مشاريع اقتصادية أخرى وهكذا حتى يتحقق التقدم والازدهار.

وهذه السياسة للأسف لم ترا النور بعد، ويتجه ذوو الشهادات الى الدولة لتعيينهم في الوظائف العامة حتى فاضت دوائرنا بهذا الكم الهائل من الموظفين مما يستنفذ ميزانية الدولة بدلا من توجيه مواردها نحو الاستثمار في المشاريع الانتاجية، أما أولئك الذين يواصلون دراستهم بعد الإعدادية فان التطوع في القوات المسلحة هو أملهم المفضل.

بشكل عام لا يمكن للدولة أن توفر فرص عمل للملايين من خلال فتح باب التوظيف والتطوع في القوات المسلحة فالحاجة باتت محدودة ثم أن استثمار العمالة بهذه الطريقة لا يخدم التنمية والتقدم ولا يحقق الازدهار الاقتصادي، إلا إذا اعتمدنا سياسة إقامة المشروعات الانتاجية.

* السيدة "عنفوان جابر" خريجة كلية أيضا أضافت جديدا على الموضوع فقالت:

في الدول المتقدمة والغنية توفر قوانين الضمان الاجتماعي الحماية للعاملين في القطاعات العامة والخاصة بعد الاستغناء عن عملهم لأسباب اقتصادية قيمة، على سبيل المثال منحهم راتبا كاملا لمدة سنتين ثم يخفض الى النصف لمدة مماثلة لحين ايجاد فرص عمل جديدة لهم، أما العاملون فهناك مؤسسات التشغيل تساعدهم في عملية البحث عن فرص العمل التي تتناسب مع كفاءاتهم وشهاداتهم ويحصل العاملون على مساعدات مالية تؤمن لهم العيش بالحدود الدنيا. وللأسف ليس لدينا تشريعات وتطبيقات مماثلة مع الاعتراف بأنه بعد سقوط النظام قدمت الدولة وما تزال منح الإغاثة لمن فقد وظيفته بما فيهم منتسبي القوات المسلحة والتصنيع العسكري.

وبشكل عام فإن قوانين الضمان الاجتماعي في الدول الفقيرة ترتبط مسألة تطبيقها بقدرات وثروات كل دولة وانظمتها وسياستها ويمكن القول إن معظمها غير قادرة على تطبيق قوانين الضمان الاجتماعي المعمول بها في الدول الغربية والغنية.

* يشاركنا في الاستطلاع الأستاذ "سلمان عبد الله" الحاصل على دبلوم عال في الاقتصاد يقول:

تلجأ الدول أثناء الأزمات الاقتصادية الى البحث عن أفضل السبل لتفادي تداعياتها واستعادة حالتها الطبيعية، فمثلا بعد أزمة الكساد العالمي وانهيار بورصة نيويورك وما أسفر عنها من فقدان مئات الالآف من العمال فرص عملهم سواء نتيجة إغلاق المصانع أو وقف عجلة الانتاج والقدرة الشرائية ، ففي هذه الحالة كان لا بد من إيجاد حلول سريعة لتلافي وقوع كوارث اقتصادية واجتماعية متعاقبة بما فيها تفشي ظاهرة السطو المسلح وجرائم التهريب والاحتيال والسرقات، فاضطرت الدولة الى امتصاص النسبة الأعظم من العاطلين لتشغيلهم في مجالات البنى التحتية كبناء الجسور والطرق وزراعة الأشجار وتنظيف وتجميل المدن لحين استعادة الاقتصاد الوطني عافيته من جديد، فمدخولات العمال ساهمت في رفع القدرة الشرائية وتحريك السوق وهذا يعني أن الكساد بدأ يضمحل وينبغي زيادة عجلة الانتاج الصناعي والزراعي ثم يتبعها النقل والقطاعات الأخرى ولكي تعود الى دورتها الطبيعية تحتاج الى أيدي عاملة وهكذا استطاعت الدولة تجاوز الأزمة بأقل الأضرار.. وأرى أن الوضع في العراق مشابه مع وجود بعض الاختلافات المتمثلة بزوال وسائل الانتاج التي دمرتها الحروب والأحداث الماضية لكن مع ذلك فان امتصاص بضعة ملايين عامل وتشغيلهم لتحسين البنى التحتية وفي قطاع التشييد لبناء المجمعات السكنية للمشردين وتشجير المدن والطرقات الخارجية وغيرها من الأعمال سيكون أفضل بكثير على الاقتصاد الوطني من فتح باب التوظيف في دوائر الدولة التي تعاني أصلا من البطالة المقنعة.

* الطالب الجامعي "مهند فتيان" عبر عن رأيه قائلا:

إن ما يقلقنا كثيرا هو تفشي ظاهرة الفساد الاداري التي هي أخطر بكثير من ظاهرة البطالة فالثانية تولد بسبب تعاظم الفساد الإداري الذي يستنفد ويسرق خزينة الدولة بطريقة غير مشروعة ويحرم الآخرين منها، إذ أن اختفاء ٨,٨ مليون دولار من خزينة العراق وعدم معرفة مصيرها يعني ذلك الكثير بالنسبة لنا نحن العراقيين، كان يمكن أن نقيم بهذه الأموال عشرات المشاريع الانتاجية الصناعية والزراعية خاصة التي تشكل الركيزة الرئيسة للاقتصاد الوطني وللازدهار والتقدم وبين حين وآخر نسمع عن اختلاسات في وزارات ميالغها فلكية ولا توجد اجراءات جادة لملاحقة السراق زد على ذلك، غياب الخطط الاقتصادية الخمسية والسياسات الاقتصادية الحكيمة فهل يعقل مثلا أن العراق يستورد في العام المقبل محروقات بقيمة ٧ مليون دولار في حين ان كلفة مصفى للنفط يقام في البصرة وآخر في وسط العراق لا يكلف أكثر من مليون دولار لسد حاجة العراق ويضع حدا لسرقة حتى المحروقات المستوردة التي ذكرت الصحف أن ٢٠% عن الأقل لا تصل الى العراق.

* يضيف الى قوله زميله محمد صالح بالقول:

هذا صحيح فلا توجد لدينا سياسات اقتصادية واضحة في مجمل نواحي الحياة، فمثلا كيف نواجه النمو السكاني المتصاعد وتوفير فرص العمل والسكن والخدمات الأخرى للأجيال القادمة؟، ولماذا لا نضع سياسة خاصة لاستيراد التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في المجالات الحيوية لزيادة وتحسين الانتاج واعادة إعمار العراق.. في مجالات الصناعة والزراعة وبناء السكن والنقل وغيرها؟، نحن الآن أشبه بالإنسان الذي غرقت سفينته في البحر ولا يعرف الى أين يتجه فتراه يتخبط في المياه وينتظر من ينتشله. ان إقرار التخصيصات المالية لأية حالة كانت لا بد أن تتم وفق جدول الأولويات ويحدد مقدار مبلغها جهاز اقتصادي كوزارة التخطيط وبالتعاون مع المالية ولا يحق لأي مسؤول أن يصدر توجيها بصرف أي مبلغ من ميزانية الدولة وإلا فإن الفوضى ستعم ولا يمكن تدبير أمورنا والنهوض بواقعنا المأساوي.

في الختام أود أن اضيف أن معالجة كل مشكلة على انفراد، ستؤدي الى الإرباك ولا بد من العودة الى وضع الخطط التنموية الخمسية واعتماد السياسات الاقتصادية التي تنظر الى الاوضاع الاقتصادية بمنظار شمولي وعملي يوازن بدقة كيفية انفاق الموارد في المكان الصحيح، سياسية تلتزم بتنفيذها جميع المحافظات والأجهزة التنفيذية، سياسة تضع حدا للنزوح الجماعي من الريف الى المدن ومن المدن الى مراكز المحافظات والعاصمة ولا أقول أن مشاكلنا ستحل بسرعة مهما ملكنا من الموارد والثروات ولكن المهم أن نضع الخطوة الأولى على الطريق الصحيح.